

المحاضرة العاشرة

أنواع اللامركزية - مشكلات نظام اللامركزية

* أنواع اللامركزية: هناك أنواع متعددة من اللامركزية نستعرضها كالآتي: -

١- اللامركزية الجغرافية: وتتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظة ومناطق الدولة التي تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلي ينتخب من قبل مواطني الإقليم ويكون له صلاحية وضع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود تلك المحافظة او المركز او المدينة او الحي او القرية.

٢- اللامركزية الإدارية: وتعني نقل المسؤوليات عن مسائل التخطيط والتمويل والإدارة المتعلقة بنشاطات عامة معينة من الحكومة المركزية وأجهزتها التنفيذية الى (وحدات) ميدانية من الهيئات الحكومية او مستوى أدنى من الناحية الإدارية او هيئات عامة تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية الإدارية، ويتخذ هذا النوع من اللامركزية أحد الاشكال (تخفيف التركيز، تفويض الصلاحيات، نقل الصلاحيات).

٣- اللامركزية التفكيكية: ويقصد بها تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة الى الإدارات البعيدة عنها جغرافيا للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم.

٤- اللامركزية التخويلية: ويقصد بها تخويل السلطات الدستورية المحلية الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف ومهام معينة أوكلت إليهم.

٥- اللامركزية الإدارية الإقليمية: وتعني نقل او تحويل سلطة اصدار قرارات إدارية الى مجالس محلية منتخبة بحرية من المعينين، وتقوم اللامركزية الإقليمية عندما يسمح التنظيم الإداري في الدولة بوجود اشخاص معنوية عامة أخرى الى جانب الدولة تتولى إدارة الوظيفة الإدارية او جزء منها على الصعيد المحلي فيقتصر اختصاص الشخص المعنوي الإقليمي على بقعة جغرافية محددة تمثل حدود هذا الشخص الجغرافية.

٦- اللامركزية المرفقية: ويقصد بها توزيع العمل طبقا لطبيعة النشاطات ونوع المرافق والمشاريع التي يتطلبها هذا النشاط، واللامركزية المصلحية هي عبارة عن أجهزة إدارية خاصة مستقلة

عن الدولة ولها شخصيتها المعنوية ومميزاتها الخاصة وتباشر اختصاصاتها بنفسها ويمحض ارادتها وتسير حسب إجراءات خاصة وتحرر من العمل الروتيني الإداري.

٧- اللامركزية السياسية: وهي صورة من صور التنظيم السياسي تقوم على أساس تفويت السلطات السياسية في الدول بين دويلات سياسية مختلفة يكون لكل منها دستور وحكومة خاصة بها وسلطة تشريعية وقضائية، واللامركزية السياسية تقوم على الاخذ بما يعرف بالنظام الاتحادي الفيدرالي او وجود دولة اتحادية اتحادا مركزيا او فيدراليا.

٨- اللامركزية الوظيفية: وتتمثل في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل الوزارة الواحدة.

٩- اللامركزية المالية: ويعد هذا النوع من اهم أنواع اللامركزية اذ انه بدون الاستقلال المالي لا يوجد استقلال اداري، ويتعلق هذا النوع من الترتيبات اللامركزية بقدرة السلطات المحلية او الأجهزة التي تقدم الخدمات على جباية عوائد مالية عن هذه الخدمات سواء بشكل مباشر من المواطنين المتلقين لهذه الخدمات او بشكل غير مباشر عن طريق المخصصات المحولة من الحكومة المركزية.

١٠- اللامركزية الاقتصادية: ويعد هذا النوع اكثرها تطبيقا لمبدأ اللامركزية ويتم على صعيد القطاعات والحكم المحلي ويتطلب نقل كامل المسؤوليات والصلاحيات من القطاع العام للخاص ولتصبح الخدمات التي يقدمها الحكم المحلي ملكا لمؤسسات تجارية في القطاع الخاص وعادة ما يعكس هذا النوع مظاهر ليبرالية في الاقتصاد الحديث مثل الخصخصة وتحرير الخدمات.

١١- اللامركزية البيروقراطية واللامركزية المجتمعية: يتوسع الادراك العلمي بمفهوم اللامركزية عن طريق التفرقة بين شكلين أساسيين لمفهوم اللامركزية وهما مفهوم اللامركزية البيروقراطية واللامركزية المجتمعية وسنوضحهما كما يأتي: -

أ- اللامركزية البيروقراطية: وتنقسم الى قسمين (لامركزية بيروقراطية فردية وسلطوية) و (لا مركزية بيروقراطية مؤسسية).

أولاً: لامركزية بيروقراطية فردية وسلطوية: ويقصد بها نقل السلطة من الحكومة المركزية (الوزارة) الى السلطة المحلية (المحافظة) او حتى الإدارة التنفيذية المباشرة (مثل مدير المدرسة، مدير

المستشفى... الخ)، وتظل اللامركزية في هذا الوضع تأخذ الشكل البيروقراطي الوظيفي الحكومي السلطوي فاللامركزية لا تعني أكثر من نقل السلطة من يد الوزير الى يد المحافظ او يد المدير.

ثانيا: لامركزية بيروقراطية مؤسسية: وهي تعني نقل السلطة من الوزير او مجلس على المستوى الحكومي (المركزي) الى مجالس على مستوى الحكومة المحلية (المجلس التنفيذي للمحافظة) وبشرط كون تشكيل هذه المجالس يتم بالتعيين من سلطة حكومية مركزية (وزير التعليم) او سلطة مركزية محلية (المحافظ) وقد تشمل هذه المجالس او اللجان كافة الأطراف المعنية او قد لا تشمل كافة الأطراف.

ب- اللامركزية المجتمعية: ويقصد بها نقل السلطة فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة من الحكومة المركزية او الوزارة الى مجالس مؤسسية محلية مجتمعية يمثل فيها كافة الأطراف المعنية بالشأن العام المحلي، ويتم تشكيل غالبية أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب، وسواء كانت تلك المؤسسة المجتمعية تأخذ مسمى مجلس او لجنة فان مفهوم اللامركزية المجتمعية يتماشى مع مفاهيم ومتطلبات الحكم الجيد والحوكمة.

* مشكلات نظام اللامركزية:

- ١- التبعية المزدوجة التي تخضع لها مديريات الخدمات والتي تقوم بنقل اختصاصاتها للمحافظات فهي تخضع للإشراف المزدوج عليها من جانب المحافظ والوزير معا.
- ٢- عدم وجود سلطات حقيقية للمحافظ على الهيئات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المحافظة وليست له سلطة تعيين رؤساء الوحدات المحلية باستثناء رؤساء القرى.
- ٣- خلل في العلاقات بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية.
- ٤- التدرج الهرمي لسلطات الوحدات المحلية ومعنى ذلك ان النظام المحلي يتسم بالتدرج سواء بين الوحدات المحلية وبعضها البعض او بينها وبين الحكومة المركزية.
- ٥- عدم التوازن بين السلطة والمسؤولية ويشمل ذلك عدم وجود حدود مثالية إدارية وتنظيمية وفنية ومالية ولائحية.

٦- عدم ملائمة أسلوب التمثيل في المجالس الشعبية المحلية فعدد الأعضاء الذين يمثلون الحي في المجلس الشعبي المحلي للمحافظة قد يقترب من عدد أعضاء المجلس المحلي للحي الذي يتكون من قسمين اداريين.

٧- غياب معايير تقييم أداء القيادات والوحدات المحلية ويترتب على ذلك عدم معرفة أسباب فشلها ومن ثم استبعادها.

٨- انخفاض مستوى التمكين المالي للوحدات المحلية.

٩- ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية بسبب ضعف دور المجالس الشعبية المحلية.